أو بعضها.. ويكون هناك سبت النور والمعرفة وأحد المحبة والوئام واثنين العمل والإنتاج وثلاثاء المرجعة وأربعاء الحساب وخميس الختام والسلام.. أليس من حقى أن أعرف متى ستعود إلى أداة تعريفى الطبيعية، لأصبح اليوم وغدا وأمس الجمعة بدون إضافة..حتى أطمئن على نفسى وعليكم.. هل هناك من يستطيع أن يخبرنى متى يأتى هذا اليوم..معذرة أيها الثوار.. أن كان الميدان طوال أيام الأسبوع مغلق.. وأن كان الهدف هو التغيير مهما كانت الخسائر والتضحيات.. فلماذا الإصرار على حرمانى أنا بالذات من أداة تعريفى الطبيعية.. صدقونى أنا سعيد بيكم جدا وأنا بشوف الناس اللى كان طول عمرى أشوفها على القهوة وفى الشوارع والنواصي بلا هدف وطول النهار وخداها نوم وأشوفها تأنى وأنا بودعهم على القهاوى والنواصى.. وألاقيهم فى ميدان ولم هدف.. لكن قلقى يزداد عليهم، كلما طالت وقفتهم وكلما عرفونى بالإضافة لا كما عرفنى الخالق سبحانه وتعالى.. أحبابى الذين يعيشون فى كل دقيقة وكل ثانية وكل لحظة من عمرى.. أحبائى الذين يتشوقون لقدومى كى يتقابلون والأصدقاء والأبناء والأحفاد.و يلقون بغضبهم فى الميدان.. يطالبون من يملك ومن لا يملك بتحقيق الأحلام التى طال انتظار تحقيقها، كما طالت وقفتهم فى الميدان.. اعلموا أن تحقيق الأحلام ليست بالمطالب والتمنى ولكن بالعمل والكد والصبر.. اطرحوا رؤاكم للمستقبل.. وحدوا الصف.. ولا تجعلونى أغيب عنكم حزينا، وأنا أرى بينكم من يفرق شملكم ويشتت أفكاركم ويضع أحلامكم، كما تضيع قصاصات الأوراق المتناثرة وسط الزحام.. وحددوا موعدا معى لاسترد الألف واللام

المحامون..

– لكل دمع جرى من مقلة سبب فكيف يملك دمع العين مكتئب – ربما لهذا البيت الذى كتبه الشاعر المصرى محمود سامى البارودى فى زمن الثائر أحمد عرابى.. له علاقة بموضوع المقال وربما لا.. ولكنه استحضرنى فى مستهل هذا المقال الذى ألح على لكتابته.. فى ما حدث بين أحد المحامين وممثل النائب العام فى الغربية وما ترتب عليه من أحداث غير عادية بكل المقاييس.. فمن الجائز أن يحدث ما حدث بين أى طرفين يجمعهما عمل واحد ومكان واحد على مدار الساعة.. وطبيعى أن ننظر للأمر على أنه شأن فردى ينتهى فى ذات الغرفة أو الإدارة بالمصالحة أو لفت النظر حتى إن استدعى الأمر الشرطة أو القضاء فالأمر بين أثنين حدث بينهما خلاف أدى إلى ما وصل إليه.. أما أن يحدث ما حدث بين ممثلى طرفى العدالة وما أتبعه من أحداث ملئت السمع والبصر حتى أصبح وكأنه صدام بين جبهتين لم يحدث بينهما مثله فى تاريخ البلاد.. فالأمر يحتاج إلى وقفة وتحليل ونتائج تنزع فتيل الأزمة بينهما من جذوره.. فللقاضي مكانته التى لا ينازعه فيها أحد فى العالم أوفى مصر منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا.. وللمحامى هيبته ومكانته الرفيعة فى عمله وبين الناس وكان فى مصر رمزا للوطنية كمصطفى كامل ومكرم عبيد.. حتى ستينيات القرن الماضى - فماذا حدث ؟ .. الذى حدث هو الكثير من التغيرات فى المجتمع وتحت أقدام الطرفين وحولهما فهما جزؤ من كل.. أولها فى رأى التعليم وما نتج عنه من كثرة عدد خريجى كليات الحقوق حتى أصبحت مجرد شهادة جامعية.

يعمل بها صاحبها فى أي مجال.. فى محلات الكشرى، أو شركات النظافة، أو سائقا للميكروباص، أو عاملا فى المعمار، أو سمسار عقارى، أو محام جوال فى المحاكم أو صاحب مكتب بالكاد يكفيه عائده وقليل منهم من يحقق ذاته فى المحاماة، أو ثروته منها.. مما خلق شكلا اجتماعيا غير لائق بالمحامين وبالمحاماة. يجاهد معه كل محام شريف ومحترم للحفاظ على قدسية المهنة ومكانتها.. والتعليم أيضا، هو الذى جعل هناك مطلبا ملحا الآن لضرورة إنشاء معهدا للدراسات القانونية والمرافعات وأدب المهنة قبل الممارسة الفعلية لها وحق القيد النقابى.. وكذلك ضرورة أخذ فترة تدريب كافية لمن يلتحق بالسلك القضائى قبل أن يكون معاونا للنيابة العامة.. ثانيها هو أسلوب ونظام وطريقة اختيار المرشحين من خريجى كليات الحقوق للعمل بالنيابة.. وثالثها الفرق الذى يراه الكثير من المحاميين غير مبرر فى التعامل معهم من زملائهم فى أداريات المحاكم والنيابات وأقسام الشرطة.. ورابعها عدم وجود رعاية كافية من الدولة فى الصحة أو التأمينات والمعاشات وغيرها تقربهم من خصوصية الرعاية التى يحظى بها القضاة بينما هم يرون أنهم شركاء فى العدالة وزملاء فى الدراسة.. وخامسها عدم الاستعانة بهم فى هيئة المحكمة كمستشارين وهم يرون أن خبرات المحامى الممارس. التى تزيد عن عشرين عاما والدراسة الجامعية العليا. التى يكون قد حصل عليها والكتب البحثية لبعضهم تعطيهم هذا الحق.. وعلى أية حال.. وبعيدا عن سابعا وثامنا.. إذا كان الأمر كما يراه الأعم الأعظم من الطرفين فى مجمله ناتج عن حال يحتاج إلى النظر في آلياته وأدواته وفنيات وأسلوب العمل فى المنظومة القضائية وخصوصا بين طرفيها..

وإذا كانت الحكمة دائما تقتضى مصلحة الوطن والمواطن بلا تناقض.. وان هناك اعتراف بأن ما حدث كان ناتجا عن خلل فنى فى المنظومة التى تأثرت بكافة المتغيرات حولها..

فالرأى أن تتم المصالحة بين طرفى النزاع قانونا فى شخص المتخاصمين وينظر للأمر على انه سلوك فردى لا يجب أن يصعد أو يستغل..

الأمر الثانى. هو وضع كل السلبيات التى ظهرت من خلال طرح هذه القضية والتى يرى أصحابها أنها أسباب أدت لحدوث ما لم يجب أن يحدث بين شخوص. هذه المنظومة أو بين طرفيها..

توضع للدراسة والبحث عن سبل وآليات ترتقى بالعمل القضائى والعاملين فى منظومة العدالة أجمع..